

في العربي أي لا في الذي بل لا في الالتيه قولهم منها هرة المشتبه  
 بخلاوي بقية أدوات الاستفهام فيجب النسب معها كما تقدم سم  
**قوله** فإن فصلت إلى أي هذا أن اتصلت بالاسم المشتغل عنه  
 فإن فصلت إليه وقوله فالجواب الرفيع أي لأن الاستفهام في عين الفعل  
 رفعت ما بعده أو نصبت فتخرج الرفع لأنه لا يخرج الرفع  
 هذا أن لم يعمل الضم فعمل فعل معناه بزره الفصل حين حذف  
 بل جعلته مستداً وأوجب النسب بالفعل المقدر كما صرح به  
 الدماميني ونقل شيخنا السيد عن ابن لان الاستفهام في عين  
 الفعل الترفع على ما بعد الترفع والرفع في عين الفعل  
 فنقول الترفع وارتفع شيخنا ونصبت المختار النسب إذا جعل الفعل  
 وفعل مقدر بزره الفصل فيه نظر ولا تدر صورة الفعل على  
 الناظر لأن البدلية ظاهرة من الاتصال **قوله** الأخر نحو الذي  
 مما فضل منه نظراً أو حازر ويجوز **قوله** فالرفع أي وإوجب  
 بدليل قوله وحكم لشدة وزهلاً وإنما وجب لأن الاستفهام  
 هو تبيين المفعول أما الفعل فيحقق فلا تعلق للمترقب  
 والحقق مقدم الموصوب لأن السؤال عن الاسم إنما يجب  
 في حقه المنزلة عليه فقط لا مع الرفع مستداً لئلا يسأل  
 في نحو زيد أترقت أم غيراً فاهم عن الاسم مع أنه واجب في  
 النسب إماماً **قوله** العلة إلى تعلية ورتاج وطهية والخات  
 قبايل ومراده مدح الأوسيين وذم الأخرسيين وتعلية مقصود  
 فعل مقدر من معنى العامل المذكور تعديره أحققت تعلية إلى  
 فالفعل ليس مفعولاً لتعلية ورتاجاً والباقي التسمية وظهية بمعنى  
 الظاهرية منصوبة على المفعولية إذا كان عدلت بمعنى أيتها

وينزع

وينزع الخافض والبايدلية إذا كانا بمعنى ملة أي ملت بدليل اليه  
 طهية والخات باجتماعه مكسرة وشين معية وبامر وحدة  
**قوله** الفعيل بالرفعة بالثلاثة لأنهم ولما وبن لا يليها الاسم إلا  
 مرفوعة وتجب لتسمية عند ذلك الاختصاص بما لفعل **قوله** ولا يجر  
 كلمته فمقطع من كلام أي لا يزيد الألف ولا يجر الكلمة لا كما لا  
 على الما من قبله عما يجب تكرارها كذا نقله شيخنا من الدفتر في قوله  
 هجره والتقصير وعندني أنه يصحرم مقام تكرار الألف لا الألف  
 بما التافهة كما في المثال لأنها مثلها في الدلالة على الترفع وهي  
 الصورة إذ كل منهما لفظ ثنائي إضماراً لئلا يفتقر **قوله**  
 إختيار الرفع لعلته لأن مرجح عدم التقدير الرفع عند مرجح  
 غلبة الدخول على الفعل وأما ما علة له العوض هنا من أن  
 المذكورات قد دخل على الاسم والأفعال على لسطه فيرجع إلى  
 مرجح عدم الإضمار فيكون لأنه تصادف جعل الرفع في المذكورة  
 ما يوجب دخولاً على الفعل **قوله** ابن الباذن كسر لئلا العلة  
 لترجع **قوله** يستويان لأن كل مرجحاً لساوية عنده مرجح الأخر  
**قوله** وعملها طوع أي ولو غير المراد كإفناء الخاطبي وقوله لا فضل  
 أي بينه وبين اسم الاستفعال صفة لها طوع **قوله** نحو قام زيد  
 وعمراً أكرمته الفرقا بينه وبين مكسدة وهو عمراً أكرمته وقام زيد  
 حيث تخرج الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعلقين يقتضي  
 تخرج النسب فيه أيضاً أن النسب فيه يأتي على صورة النسب  
 المصنف في زيد أكرمته إذا ما أتت بعد ذلك لعدم تقدمه  
 فتأتي النسب بعد استقرار النسب في الصورة ولا كذلك قام  
 زيد وعمراً أكرمته أي تقدم الفعلية تقديم ما يستدعي النسب

خلة